الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة أحمد دراية- أدرار

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

University Ahmed Draia of Adrar

Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences

Department of Economic Sciences

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

شعبة : العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

العنوان:

سبل تشجيع الصادرات الجزائرية نحو إفريقيا في إطار التجارة الحرة

(دراسة ميدانية لمديرية التجارة)

إعداد الطلبة:

عبيد فاطمة الزهراء

بلالي إيمان

تحت اشراف الاستاذ:

د.صديقي احمد

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
أ.د.عبد الرحمن عبد القادر	أستاذ	رئيسا
أ.د.صديقي احمد	أستاذ	مشرفا و مقررا
د. بكادي مسعود	أستاذ محاضر أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة احمد دراية- ادرار
المكتبة المركزية
مصلحة البحث الببليوغرافي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University Ahmed Draia of Adrar
The central library

جامعة أحمد دراية - أدرار

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): صديقي أحمد

المشرف على مذكرة الماستر الموسومة بـــ : سبل تشجيع الصادرات الجزائرية نحو إفريقيا في إطار التجارة الحرة

من إنجاز :

الطالب(ة) عبيد فاطمة الزهراء
الطالب(ة) بلالي ايمان

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم : العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تاريخ تقييم / مناقشة: 2022/05/31

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها. وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

امضاء المشرف:

ادرار في .....

مساعد رئيس القسم:

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

بسم الله الرحمن الرحيم

اهداء

الحمد لله الذي بفضله وعونه اكمنا هذا العمل المتواضع أما بعد اهدي ثمرة جهدي هذا إلى

إلى قدوتي الأولى ،ونبراسي الذي ينير دربي، إلى من أعطاني ولم يزل يعطيني بلا حدود ،وطيب القلب الذي علمني بمثاليته وتواضعه

أبي الغالي حفظه الله ورعاه.

إلى نبع الحنان الذي ارتوي منه كلما عطشت،إلى من وضع المولى عز وجل الجنة تحت قدميها

أمي الحبيبة حفظها الله من كل سوء .

إلى سندي ورفيق دربي أخي الغالي★عبد العزيز★ أطال الله في عمره.

إلى النجوم التي تنير آفاق حياتي إخوتي★ حنان ،عبد الحميد★ حفظهم لله.

إلى الحبيبة المدللة والجوهرة المصونة★ صفاء★.

إلى من شدت بيدي وأنارت بصيرتي صديقتي وأختي الغالية★ إيمان★.

والى كل عائلتي الكريمة من أعمامي وأخوالي وبالاخص زوجة ابن خالي غاليتي فتيحة

إلى كل من علمني حرف من ذهب أساتذتي الكرام والى كل من ساهم ولو بكلمة طيبة او ابتسامة طاهرة اهدي هذا العمل المتواضع راجية من المولى عز وجل أن ينال القبول.

فاطمة الزهراء

إهداء

الحمد لله والشكر والفضل أولا وأخيرا لله العلي العظيم الذي و فقنا لإتمام هذا العمل له الفضل والثناء والشكر .

إلى رمز الحب والعطاء والحنان ،إلى الينبوع الذي ليمل العطاء ،إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها و حضنتني أحشاءها قبل يدها، والى التي رآني قلبها قبل عينيها،والظل الذي أوي إليه يكل حين إلى تلك المرأة العظيمة التي علمتني معنى الحياة.

إلى قرة عيني أمي العزيزة حفظها الله

إلى من علمني الصبر والكفاح ،والى من سعى و شقي لأنعم بالراحة والهناء والأمان ،الذي لم يبخل بشيء من اجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن ارتقي سلم الحياة بحكمة وصبر ،

إلى ذلك الرجل الكريم أبي العزيز أدامه الله ذخرا لنا.

إلى كتفي الأيمن أخي الغالي حفظهم الله سيد علي وعيسى .

إلى الجواهر المضيئة التي تنير لي الطريق شيماء وسليمة.

إلى بهجة وفرحة البيت الغاليات فاطمة الزهراء و فتيحة.

كما اهدي هدا العمل إلى العائلة لكريمة والى من يحمل لقب بلالي.

إلى من سرنا سويا ونحن نشق معا نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يدا بيد ونحن نقطف زهرة العلم إلى صديقتي و أختي.

فاطمة الزهراء

إلى من علموني حروف من ذهب وكلمات وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم إلى من صاغو لي من علمهم حروفا أساتذتي الكرام .

كما اهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من مد لي يد العون و لو بكلمة طيبة.

راجية من المولى عز وجل أن ينال القبول.

إيمان

شكر وتقدير

بداية الشكر لله عز وجل الذي أعاننا وشد من عزمنا لإكمال هذا البحث،ونشكره راكعين ، الذي وهبنا الصبر لنجعل من هذا العمل علما ينتفع به.

نتقدم بأجمل عبارات الشكر والامتنان من قلوب فائضة بالمحبة والاحترام والتقدير له،ونقدم أزكى تحياتنا وأجملها للأستاذ والدكتور ★**صديقي احمد** على كل ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات ومعلومات فلك منا كل الشكر والامتنان.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى كل الأسرة التربوية وكل من ساندنا من قريب او بعيد.

فلكل مبدع انجاز ولكل شكر قصيدة ولكل مقام مقال ولكل نجاح شكر وتقدير فجزيل الشكر نهديكم ونرجو من المولى عز وجل أن يجازيكم كل خير .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات :

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
كلمة شكر وتقدير	
قائمة المحتويات	
فهرس الجداول	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ – ب
الفصل الأول : الصادرات الجزائرية مع الدول الإفريقية	
1- المبحث الأول: الصادرات الجزائرية	6
2- تمهيد	6
3- المطلب الأول:أسباب ودوافع تحرير التجارة الخارجية في الجزائر	6
4- المطلب الثاني: الصادرات الجزائرية خارج المحروقات- الهيكل والشركاء	7
5- المطلب الثالث: نظام التبادل مع الدول الإفريقية (المقايضة والتجارة الحرة)	10
6- خلاصة	15
المبحث الثاني: آليات تشجيع التجارة الحرة مع الدول الإفريقية	16
تمهيد.	16
المطلب الأول: السياسات والإجراءات المتبعة لترقية التجارة الحرة مع إفريقيا.	16
المطلب الثاني :الهياكل التنظيمية والإجراءات الخاصة لترقية الصادرات مع	17

الدول الإفريقية.	
المطلب الثالث: المشاكل والقيود أمام تطوير التجارة الخارجية.	24
خلاصة	27
المبحث الثالث:الدراسات السابقة.	28
تمهيد.	28
الدراسات العربية.	28
الدراسات الأجنبية.	30
أوجه اختلاف وتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة.	30
خلاصة.	31
الفصل الثاني : دراسة ميدانية تحليلية لسبل تشجيع الصادرات الجزائرية للدول الإفريقية في إطار التجارة	
المبحث الأول: واقع قطاع التصدير للصادرات خارج المحروقات في الجزائر.	33
تمهيد.	33
المطلب الأول:تطور الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2020	33
المطلب الثاني: تطور الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة2021.	34
المطلب الثالث: أهم شركاء عمليات المقايضة في الفترة2021.	35
خلاصة.	36
المبحث الثاني: آفاق ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجرائر.	37

تمهيد.	37
المطلب الأول: الحلول المناسبة للرفع من الصادرات خارج المحروقات.	37
المطلب الثاني:مستقبل العلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية.	38
المطلب الثالث: بناء إستراتجية متكاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات.	38
خلاصة.	40
خاتمة عامة.	42
قائمة المصادر والمراجع.	46
الملاحق.	48
الملخص	

فهرس الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	دوافع تحرير التجارة الخارجية	7
02	الحصيلة المسجلة لعمليات التصدير النهائي للبضائع عبر المعبر الحدودي ب.ب.م.خلال الفترة الممتدة من 01-01-2020 إلى غاية 31-12-2020	8
03	حصيلة المبادلات التجارية التصدير(تجارة الحرة)ابتداء من01-01-2021 إلى غاية 09-09-2021	9
04	أهم الشركاء التي تصدر لها الجزائر لسنة 2021	10
05	شروط ممارسة نشاط تجارة المقايضة	11
06	الآثار الايجابية لتجارة المقايضة	11
07	الحصيلة المسجلة لعمليات التصدير النهائي للبضائع عبر المعبر الحدودي ب.ب.م.خلال الفترة الممتدة من 01-01-2020الى غاية 31-12- 2020	33
08	حصيلة المبادلات التجارية تصدير(تجارة حرة) لبعض المنتجات ابتداء من01-01-2021 إلى غاية 09-09-2021	34
09	أهم شركاء عميلة المقايضة 2021.	35

قائمة الملاحق

1	دورة التصدير
2	السجل التجاري

مقدمة

مقدمة

الجزائر وباعتبارها بلد مصدر للبترول اعتمدت منذ استقلالها على استراتجيات التنمية المخططة ،لبناء هيكل اقتصادي متين يمكن الاعتماد عليه لتحقيق نمو شامل ولكن بعد القيام بهذه المخططات لم تحقق أهدفها المبتغاة .

في ظل هذه الظروف يجب عليها القيام بإصلاحات جذرية في هيكل الاقتصاد الوطني تدريجيا لتحقيق النمو الاقتصادي ،إلا أن اعتماد الجزائر على مورد وحيد وهو البترول جعلها رهينة أسعاره التي تتحدد في السوق الدولية.

والتحديات التي تواجهها فان الجزائر تجتاز مرحلة حاسمة ويتوجب عليها القيام بحشد جميع قدراتها المالية والبشرية لإصلاح واقعها الاقتصادي بهدف التنويع الاقتصادي من اجل الخروج من معضلة الاعتماد الكلي والتبعية لقطاع المحروقات وهذا نظرا لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية مما يؤثر على مدا خيل العملة الصعبة .

إلى جانب هذا أولت الزائر أهمية بالغة لضرورة بناء إستراتجية جادة وفعالة لترقية الصادرات خارج المحروقات وكذا تعزيز التجارة الحرة التي تعمل على تحقيق أقصى درجات التصنيع والنمو ،ويرتبط ذلك بتحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادي المتاحة للمجتمع ،الأمر الذي يسرع من عملية تنمية الاقتصاد.وبذلك فان الصادرات تعتبر بمثابة القوة المحركة للنمو الاقتصادي .

الجزائر كغيرها من الدول أعطت أهمية معتبرة للتجارة الحرة من خلال القيام بتعزيز القدرة التنافسية للمنتوج الجزائري لتحقيق الانتعاش الاقتصادي،وذلك لترقية الصادرات خارج المحروقات تحسبا للازمات المالية،التي تعكس سلبا على أسعار المحروقات مع تزايد التوجه نحو التجارة الحرة لإسراع في عملية الاندماج العالمي ،الإضافة إلى المقايضة والتي تعتبر شكل من أشكال التجارة بحيث انها تلقى رواجا كبيرا بين البلدان حتى المتقدمة منها مع انتهاج الدولة لعدة سياسات وإجراءات لمواكبة هذا التوجه لترقية الصادرات خارج المحروقات في إطار التجارة الحرة نحو الدول الإفريقية.

الإشكالية :

من خلال العرض السابق يتجلى لنا بلورة إشكالية البحث في السؤال التالي:

ما هي سبل تشجيع الصادرات الجزائرية نحو إفريقيا في إطار التجارة الحرة؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هي أسباب ودوافع تحرير التجارة الخارجية في الجزائر؟
- ما هي السياسات و الإجراءات المتبعة لترقية التجارة الحرة مع إفريقيا؟
- ما هي المشاكل والقيود أمام تطوير التجارة الخارجية؟

الفرضيات:

- تؤدي التجارة الحرة دورا محوريا في التبادل التجاري بين الجزائر والدول الإفريقية .
- تقوم الجهات المشرفة بكل التدابير المطلوبة من اجل ترقية المبادلات مع الدول الإفريقية .
- تتطلب عملية تشجيع التجارة مع الدول الإفريقية مزيدا من الإصلاحات في مجال السياسات والإجراءات .

أهمية الدراسة :

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة في كونها موضوعا حيويا ، باعتبار أن الصادرات تمثل عاملا أساسيا في تحقيق النمو الاقتصادي ، والذي بدوره ستضمن تنويع مصادر الدخل الوطني ومن ثم عدم الاعتماد الكلي على مداخيل المحروقات التي تعتبر مورد طاقوي غير متجدد خصوصا في ظل الوضع الذي تعرفه الجزائر جراء اعتمادها الشبه الكلي على عوائد صادراتها عليه المهددة بالمشاكل .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :

- إبراز الدور المهم الذي تلعبه الصادرات لحماية الاقتصاد الوطني من أي أزمات مستقبلية.
- إيجاد حلول للمشاكل و القيود التي تعاني منها الدولة أمام تطوير التجارة الخارجية من اجل النهوض بقطاع الصادرات خارج المحروقات .

- عرض وتحليل تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة (2020-2021).

أسباب اختيار الموضوع:

من الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نذكر:

- اعتبار هذا الموضوع بمثابة القاعدة الأساسية للاقتصاد.
- محاولة إبراز التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري ،خاصة في خلق اقتصاد حقيقي مصدر بعيد عن المحروقات .
- معرفة مدى تطور الإمكانيات التصديرية لدى الجزائر .
- محاولة إضافة الجديد لسلسلة البحث العلمي وعلاقة الموضوع بمجال تخصص الدراسة.

صعوبات البحث:

تمثلت الصعوبات التي واجهتنا في قلة المراجع التي تناولت موضوع التصدير وجوانب أخرى من القسم النظري وبالتالي دعمنا الدراسة باعتماد على مراجع مختلفة ومراجع الكترونية، أما فيما يخص الجانب التطبيقي من الدراسة قد واجهنا صعوبة في إيجاد الإحصائيات الشاملة التي تخدم الموضوع بشكل أوسع .

منهج الدراسة:

اتبعنا في هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي ،لكونه يتماشى مع هذه الدراسة من خلال تحليل مجموعة من الجداول الواردة فيها ،بما يساعد على تكوين نتائج دقيقة تسمح ببناء قاعدة متينة للانطلاق في البحث عن الحلول والعلاجات المناسبة لترقية وتنويع الصادرات.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: تتناول الدراسة الفترة الممتدة من 2020-2012.

الحدود المكانية: تتناول الدراسة لاقتصاد الجزائري.

هيكل البحث:

ولإلمام بجميع جوانب الموضوع المدروس، قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين.

الفصل الأول:جاء بعنوان الإطار النظري للصادرات الجزائرية مع الدول الإفريقية،كما قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث ، وهي على التوالي : الصادرات الجزائرية ، آليات تشجيع التجارة الحرة مع الدول الإفريقية،إضافة إلى الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: وقد حاولنا من خلاله معرفة سبل ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، حيث تم صياغته تحت عنوان دراسة ميدانية تحليلية لسبل تشجيع الصادرات الجزائرية للدول الإفريقية في إطار التجارة الحرة، لذلك جاء مصنفا إلى مبحثين، الأول درسنا فيه واقع قطاع التصدير للصادرات خارج المحروقات في الجزائر ،أما المبحث الثاني فكان موجه لمعرفة آفاق ترقية الصادرات خارج المحروقات .

الفصل الأول:

الصادرات الجزائري مع الدول الإفريقية.

المبحث الأول: الصادرات الجزائرية .

تمهيد:

تعتبر الأسباب او الدوافع التي أدت إلى تحرير التجارة الخارجية أمرا حتميا بل خيارا استراتيجيا نظرا لعدة دوافع سواء على المستوى الداخلي او الخارجي، نظرا لكونه الحل الأنجع للخروج من المشاكل ويمكن الإشارة إليها في هذا المبحث.

المطلب الأول:أسباب ودوافع تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.

سنعرض في هذا المطلب أهم الأسباب والدوافع التي أدت بالجزائر للقيام بالإصلاحات وتبني سياسة تحرير التجارة الخارجية.

1-أسباب التحرير:

إن التحولات التي طرأت على الاقتصاد العالمي،أدت إلى تغيير الهيكل الاقتصادي التجاري الجزائري،إذ تم تطبيق إصلاحات اقتصادية مست كل القطاعات،والحقيقية يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات التي أجريت عليها التعديلات ولقد ساءت حالة الاقتصاد الوطني في سنوات الثمانينات نتيجة المراقبة الكلية للدولة على العملية الإنتاجية،التوزيع،والمعاملات الخارجية حيث كانت الظروف العامة السائدة آنذاك تنذر بخطر مشكل يهدد كيان الهيكل الاقتصادي القائم آنذاك حيث تميزت تلك المرحلة بتدهور الحسابات الخارجية،تآكل الاحتياطات الأجنبية،بطء النمو،ضعف معدلات الادخار وتصاعد معدلات التضخم،ومن ثم لم تجد بلادنا سبيلا اللجوء إلى الصناعة.ص.ن.د،وإمضاء اتفاق الاستعداد الائتماني الأول 1989ويمكن إن نلخص أهداف التجارة الخارجية على انها تركز على توزيع المبادلات مع التنويع في الصادرات على المدى المتوسط والطويل. كما تركز أيضا على رفع قدرة الإنتاج الصناعي و الفلاحي بشكل مؤهلا للارتقاء في المنافسة.[1]

[1] خالدي الهادي،المرأة الكاشفة للصندوق ،دار الهومة ،الجزائر،1986ص34

دوافع تحرير التجارة الخارجية:

جدول 01: أن دوافع تحرير التجارة الخارجية متعددة وتنقسم إلى عدة دوافع ويمكن الإشارة في الجدول الموالي :[1]

الدافع	درجة الارتباط والهدف
دافع اقتصادي	يرتبط أساسا بمحاولة الكفاءة الاقتصادية بالنسبة للجهاز الإنتاجي.
دافع مالي	يرتبط أساسا في محاولة تخفيف العجز المالي التي تسببه المؤسسات.
دافع سياسي	يرمي إلى إبعاد أصحاب القرار السياسي عن استخدام القطاع العام.
دافع اجتماعي	يهدف إلى تحقيق المبادرة والحرية الشخصية للعنصر البشري.

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

احمد ماهر، دليل المدير في الخصخصة، دار الجامعية للنشر والتوزيع ص24

المطلب الثاني:الصادرات الجزائرية خارج المحروقات الهيكل والشركاء.

عموما ترتبط ترقية الصادرات خارج المحروقات بإبراز مدى مساهمة كل قطاع اقتصادي في العملية التصديرية، وفي واقع الأمر نجد أن حجم الصادرات بلد ما إلى دول العالم يرتبط أساسا بمدى تنوع هيكل الصادرات مما يجعل عدد الشركاء أكثر تعددا أيضا، ويمكن في هذا الإطار توضيح نوعية الصادرات الوطنية إلى دول أخرى والجدول الموالي يوضح هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات الفترة(2020-2021) .

[1] احمد ماهر"دليل المدير في الخصصة"،الدار الجامعية للنشر والتوزيع،1997،ص24

جدول 02:الحصيلة المسجلة لعمليات التصدير النهائي للبضائع عبر المعبر الحدودي ب.ب.م.خلال الفترة الممتدة من 01-01-2020 إلى غاية 31-12-2020.

الرقم	عـــدد المتعـــاملين الاقتصاديين	كمية (طن)	النسبة المئوية
01	الاسمنت الرمادي	1315	٪92.26
		3120	
02	الخزف والبلاط	386	٪6.96
03		429	
04	الاسمنت الرمادي	925	/
	التمر الجاف	80	٪0.68
05	الاسمنت الرمادي	5428	/
المجموع	/	11693	٪100

المصدر:من اعدد الطالبتين باعتماد على معلومات مقدمة من طرف مديرية التجارة.

نلاحظ من خلال الجدول أن الصادرات خارج المحروقات في الجزائر نحو الدول الإفريقية، في الآونة الأخيرة ،عرفت نشاطا اقتصاديا على مستوى المؤسسات الإنتاجية ، بحيث انها تساهم بنسب ضئيلة في تنويع النشاط الاقتصادي إذ تركز على ثلاث مجموعات أساسية ،يأتي الاسمنت الرمادي في المرتبة الأولى بنسبة تقدر ب 92.26٪ لأنه من السلع الأكثر طلبا في السوق الإفريقية ،ثم يليه الخزف والبلاط بنسبة تقدر ب 6.96٪ من إجمالي الصادرات ،ومن المواد الغذائية نجد التمر الجاف بنسبة تقدر ب0.68٪ والذي يعتبر أول مادة فلاحية تم تصديرها فتح باب المبادلات التجارية.

جدول 03:حصيلة المبادلات التجارية التصدير(تجارة الحرة)ابتداء من01-01-2021 إلى غاية 09-09-2021.

طبيعة المنتجات المصدرة	كمية المنتوج	النسبة المئوية	عدد المتعاملين
الاسمنت	39511.93	٪2.44	**25 متعامل**
تمر الجاف	25طن	٪0.0015	
تمر الطازج	170 طن	٪0.01	
بلاط الأرض والجدران	1478130.62م	٪91.39	
الطماطم المصبرة	2.325 طن	٪0.001	
عصير الفواكه	339 ل	٪0.02	
الحلوى	23.91طن	٪0.001	
البسكويت	99185 طن	٪6.13	
المجموع	16171307.165	٪100	

المصدر: من إعداد الطالبتان باعتماد على معلومات مقدمة من طرف مديرية التجارة لولاية ادرار.

يظهر الجدول بان هناك 08 مجموعات تشكل هيكل الصادرات بالنسبة لسنة 2021 شهدت المنتجات تغيرات جذرية لكن لم ترتفع بل كانت بنسب ضئيلة مقارنة بسنة 2020 ، حيث نلاحظ أن بلاط الأرض والجدران احتل المرتبة الأولى بنسبة تقدر ب 91.39٪،ويليها البسكويت والاسمنت بنسب تقدر ب 6.13٪، 2.44 ٪ على التوالي ، على العكس في سنة 2020 الذي كان الاسمنت يصدر بكميات كبيرة ،ويأتي كل من عصير الفواكه والتمر والحلوى بنسب شبه منعدمة تقدر ب 0.02٪، 0.0015٪، 0.001 على التوالي

الجدول 04: يمثل أهم الشركاء التي تصدر لها الجزائر لسنة 2021:

الدول	الكميات
مالي	2409790.85
النيجر	9500
موريتانيا	120
المجموع	2419410.85

المصدر:من إعداد الطالبات باعتماد على المعطيات المقدمة من طرف مدير الغرفة التجارية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مالي تأتي في مقدمة المتعاملين مع الجزائر فيما يخص الصادرات خارج المحروقات بكمية تقدر ب 2409790.85 طن نظرا لقرب الموقع الجغرافي بالإضافة إلى دول الجوار الإفريقية ،كالنيجر بكمية تقدر ب 9500 ، وموريتانيا بكمية تقدر ب 120 من إجمالي الصادرات خارج المحروقات.

المطلب الثالث:نظام التبادل مع الدول الإفريقية (المقايضة ،التجارة الحرة).

أولا: لمقايضة:

المقايضة هي نظام يتم عبره تبادل البضائع او الخدمات مباشرة دون استخدام وسيلة تبادل مثل المال وعادة ما تكون ثنائية او متعددة الأطراف.

للمقايضة أهمية بارزة تكمن في: المحافظة على السيولة النقدية من خلال تقديم السلع او الخدمات التي يمتلكونها وذلك من اجل تغطية النفقات المهمة الأخرى، كما تتيح الحصول على العديد من الخدمات مثل: تدقيق المحاسبات والاستشارات القانونية ، بالإضافة إلى أن حجم المقايضات التجارية يقدر بمليارات الدولارات ،ومن المتوقع لهذا النشاط أيضا أن يزيد من توظيف المزيد من العناصر التي تضمن له الانتشار والاستحواذ على حصة اكبر في عالم التعاملات التجارية.[1]

[1]بلال بوجمعة،ملوك عثمان "تجارة المقايضة لولاية ادرار ودول الساحل بين متطلبات التفعيل وتوفير المستلزمات المحلية خلال الفترة 1995-2016"(د،ط)،المجلد16 ص110.

لممارسة نشاط تجارة المقايضة يجب توفر مجموعة من الشروط سواء كانت متعلقة بالتاجر عند ممارسته تجارة المقايضة او البضائع الموضوعة للمقايضة وسنقوم بالتطرق إليها في الجدول 05.[1]

الجدول رقم 05 : شروط ممارسة نشاط تجارة المقايضة

الشروط التي تتعلق بالتاجر عند ممارسة تجارة المقايضة	الشروط التي تتعلق بالبضائع الموضوعة للمقايضة
-أن يكون مقيما بإحدى الولايات المعنية -أن يكون اسمه مدرج ضمن القائمة التي يحددها والي الولاية. -أن يكون مسجل في السجل التجاري بصفة تاجر جملة وتتوفر لديه هياكل التخزين ووسائل النقل خاصة بها ومستأجرة .	-احترام قواعد الصحة النباتية. -احترام قواعد الطب البيطري

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على المداخلة المقدمة من طرف محمد يوسفي وعمر ملوكي.

***الآثار الايجابية لتجارة المقايضة :**

لتجارة المقايضة الكثير من الآثار الايجابية على المناطق الحدودية من عدة جوانب منها،الاقتصادية ،الاجتماعية،السياسية،أمنية، والاجتماعية ،يمكن تفصيلها في الجدول 06 الموالي :[2]

الجدول رقم 06: الآثار الإيجابية لتجارة المقايضة

الاقتصادية	تعمل على إيجاد أساليب فعالة لترقية صادرات السلع الهامشية والسلع شبه الصناعية للدول المجاورة .
السياسية	النشاط التجاري يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتصدير والإحساس بالمصلحة وتقوية العلاقات التجارية والسياسية والثقافية بين الدول المجاورة.
أمنية	تسهيل محاربة التطرف والجريمة المنظمة والإرهاب،وتجفيف مصادر تمويله والمتمثلة أساسا في التهريب .
الاجتماعية	توفير احتياجات المواطنين بالولايات الحدودية ذات التداخل القبلي والذي يخلق مصالح مشتركة

[1]-محمد عمر ،يوسفي ملوكي"تجارة المقايضة فرصة الاستثمار الجزائر في الأسواق الإفريقية وتنمية المناطق الحدودية" مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول الشراكة والاستثمار في إفريقيا والفرص المتاحة للاقتصاد الجزائري يومي 6و7 مارس 2019، ولاية تمنراست ص9.

[2] محمد عمر ،يوسفي ملوكي ،مرجع سبق ذكره ص14

	تقلل من الاحتكاكات القبلية مما يؤدي إلى الاستقرار الأمني بتلك المناطق.

المصدر: من إعداد الطالبتان باعتماد على : محمد عمر،يوسفي ملوكي"تجارة المقايضة فرصة الاستثمار الجزائر في الأسواق الإفريقية وتنمية المناطق الحدودية" مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول الشراكة والاستثمار في إفريقيا والفرص المتاحة للاقتصاد الجزائري يومي 6و7 مارس 2019، ولاية تمنراست ص9.

ثانيا: التجارة الحرة:(الصادرات خارج نظام المقايضة)

لقد فتح تطور التجارة الحرة باب واسعا أمام العديد من البلدان ، وهي عبارة عن غياب القيود الحكومية على تدفقات البضائع والخدمات عبر الحدود مع اقل قدر من التنظيم المسموح على الرغم من أن التجارة الحرة هي نتيجة لهاجس النمو التجاري السابق.

أولا :السجل التجاري :

يشترط على من يرغب بدخول عالم التصدير القيد في السجل التجاري .

أنشطة التصدير :

701101:التصدير المواد الزراعية الغذائية (الطازجة المبردة ،المثلجة أو المجمدة)

702101:التصدير المواد الصناعية والاصطناعية باستثناء المحروقات .

702103:تصدير المواد الصيدلانية .

702104:تصدير مواد البناء .

702105:تصدير الكهرباء.

702106:تصدير المستلزمات الطبية .

702107:تصدير تربة الدياتومات .

702108:تصدير النفايات الخاصة الخطرة .

703101:مؤسسة التصدير .[1]

ثانيا–الضرائب :

[1] المركز الوطني للسجل التجاري.

بعد اختيار النشاط المرغوب به وبداية ممارسته يتصل المتعامل بإدارة الضرائب من اجل التصريح بالوجود والاستفادة من المزايا الجبائية الممنوحة لعمليات التصدير و المتمثلة في :

مجال الرسم على القيمة المضافة :

الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (المادة 13من ق.ر.ر.أ) تستفيد المشتريات أو البضائع المستوردة و المحققة من قبل مصدر و المخصصة إما للتصدير أو إعادة تصديرها على حالها أو لإدخالها في صنع السلع المعدة للتصدير وتكوينها وتوضبيها وتغليفها وكذالك الخدمات المتعلقة مباشرة بعملية التصدير من نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (المادة 2-42 من ق.ر.ر.أ).

مجال الضرائب المباشرة :

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني .
- الإعفاء الدائم من الضريبة على أرباح الشركات للعمليات المدرة للعملة الصعبة ولاسيما :
- عمليات البيع الموجهة للتصدير.
- تأدية الخدمات الموجهة للتصدير .
- يمنح هذا الإعفاء على حصة رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة ويشترط تقديم وثيقة تثبت دفع الإيرادات على مستوى بنك مقيم في الجزائر .

لا يمكن أن يستفيد من هذا الإعفاء ،قطاعات النقل البري والبحري والجوي وعمليات إعادة التأمين والبنوك. [1]

ثالثا:-الإجراءات المالية :تخضع كل عملية التصدير لعملية التوطين البنكي إجراءات التوطين البنكي :

1-التوطين المسبق لعمليات التصدير:

حالة البيع النهائي : في حالة البيع نهائي عند التصدير، يجب أن تتم إجراءات التوطين البنكي مسبقا لعملية التصدير (نظام بنك الجزائر رقم 01-07 المؤرخ في 2007/02/03) .

حالة البيع بالإيداع :في حالة عملية تصدير في إطار البيع بالإيداع (المتمثل في عملية تصدير مؤقتة تحقق ببيع نهائي بعد مدة مقبولة)،التوطين البنكي ليس إجباري في البداية ،يجب أن يتم أثناء إجراء التصدير النهائي (بيع نهائي).

2-التوطين المؤجل : التوطين البنكي للفواتير التجارية لعمليات التصدير المنتوجات الطازجة سريعة التلف أو الخطيرة ،يمكن أن تتم بعد تاريخ التصدير والتصريح لدى الجمارك ، وذلك في حدود المهلة المحددة بتعليمة بنك الجزائر .

[1] www.mfdgi.gov.dz

3-الإعفاء من التوطين البنكي : تعفي من التوطين البنكي عمليات :

-تصدير العينات والبضائع ،التي تقل قيمتها عن أو تساوي 100000دج.

-التصدير المؤقت ،ما لم يترتب عليه دع خدمات أو إعادة العملة إلى الوطن .[1]

رابعا:شهادة المنشأ:

شهادة المنشأ هي وثيقة تجارية تسلم للزبون بناء على طلبه لإثبات منشأ سلعته والاستفادة من المزايا و التفضيلات التعريفية.

ونذكر بعض من شهادات المنشأ

1-**شهادة المنشأ وفقا للنظام المعمم للتفضيلات -صيغة أ**:يخص كل دول التي تمنح تفضيلات تعريفية وفقا للنظام المعمم للتفضيلات.

2- شهادة حركة ومرور السلع في إطار الاتفاق التجاري التفاضلي الجزائري-التونسي:

وتخضع السلع والمنتجات المتبادلة مباشرة بين الدولتين التي تستجيب لقواعد المنشأ المتفق عليها بموجب الاتفاق التجاري التفاضلي الموقع بتونس في 04-12-2008 والذي دخل حيز التنفيذ في 01 -03-2014. وهذه الشهادة تصدرها حصريا مصالح الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة و تؤشرها مصالح الجمارك .

3-شهادة منشأ غير تفضيلية: تسلمها الغرفة التجارة للتجارة والصناعة وتستخدم فقط في استصدار شهادة المنشأ للسلعة ولا تمنح الحق في أي معاملة تفضيلية.

4- شهادة منشأ لمنتجات المصدرة إلى موريتانيا :

اتفاقية تجارية بين الجزائر وموريتانيا في 23-04-1996 .[2]

خامسا: المواد الخاضعة لدفتر الشروط :

حسب المرسوم التنفيذي 102-07 المؤرخ في02-04-2007 فان المواد الخاضعة لدفتر الشروط هي :النفايات الحديدية وغير الحديدية والمواد الخام ، بالإضافة إلى المعدات والتجهيزات .

سادسا: في حالة تصدير حيوانات ،نبتات ،منتجات زراعية او حيوانية على المتعامل الاتصال بمصالح الفلاحة لاستخراج الشهادة الصحية لمنتجه.

---

[1] www.douane.gov.dz

[2] www.caci.dz

سابعا :الإجراءات الجمركية:

التصريح الجمركي:يلزم على كل مصدر التصريح بالبضائع المصدرة في المكاتب الحدودية،وفي حالة غياب ممثل عن الوكيل المعتمد لدى الجمارك يمكن للناقل المرخص ،أثناء غياب مالك البضائع إتمام إجراءات الجمركة للبضائع.

عندما يتم التصريح بالبضائع من قبل مالكها،يجب أن يكون الأخير حاملا لترخيص إدارة الجمارك ،عندما يتم التصريح بالبضائع من قبل الوكيل المعتمد لدى الجمارك ،يجبان يكون هذا الأخير موكلا من قبل مالك البضائع ، يجب أن يوقع مالك البضائع على التوكيل .

ملف الجمركة :

*فاتورة تم توطينها لدى بنك معتمد في الجزائر .

*نسخة عن السجل التجاري الخاضع للقانون الجزائري .

*نسخة عن البطاقة الجبائية الصادرة عن المصالح الجبائية المختصة إقليميا.

*أي وثيقة أخرى مستلزمة كإجراء إداري خاص او من اجل الاستفادة من مزايا جبائية متعلقة بالأنظمة المميزة .[1]

خلاصة:

ومن خلال هذا المبحث تمكنا من معرفة أسباب ودوافع التي أدت إلى تحرير الخارجية ،مع محاولة تنويع الصادرات خارج المحروقات لتطوير الاقتصاد ،وفتح مجال المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية وهذا في إطار التجارة الحرة ،وسعيا منها لتعزيز القدرة التنافسية للمنتوج الجزائري.وهذا كان بمثابة قفزة نوعية للتخلص من التبعية للصادرات النفطية.

[1] وزارة التجارة، www.douane.gov.dz

المبحث الثاني:آليات تشجيع التجارة الحرة مع الدول الإفريقية.

تمهيد:

من اجل ترقية أي قطاع لابد له من إتباع مجموعة من السياسات والإجراءات التي تعمل على نجاحه، كما أن هناك هياكل وطنية تهدف إلى تنمية وتطوير الصادرات خارج المحروقات وكذا البحث على الأسواق الخارجية.

المطلب الأول:السياسات والإجراءات الخاصة لترقية التجارة الحرة مع إفريقيا.

توجد هناك العديد من الإجراءات والسياسات المتبعة لترقية التجارة الحرة مع إفريقيا ويمكن الإشارة إليها من خلال مايلي:

1- الصندوق الخاص لترقية الصادرات:

تم إنشاء الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE) من اجل ترقية الصادرات خارج المحروقات ،وذلك من خلال التكفل بجزء ن التكاليف المتعلقة بنقل المنتجات الموجهة للعرض وكذا تكاليف مشاركة الشركات في المعارض والصالونات في الخارج حسب عتبات التمويل .

2- التسهيلات الجمركية :

الأنظمة الاقتصادية الجمركية مفيدة للمصدريين على العديد من الأصعدة ؛ حيث انها توفر حواجز جبائية ومالية وإدارية .

تتمثل أهم التسهيلات فيما يلي :

- الإعفاء من إيداع ضمانة في إطار نظام القبول المؤقت عند استيراد الرزم الفارغة لتغليف السلع الموجهة للتصدير و السلع الموجهة لتحسين الصنع الايجابي (التحويل)لتصدر لاحقا ،وهذا ينطبق على التصدير المؤقت للسلع من اجل تحسين الصنع السلبي (انجاز أعمال) والموجهة للتصدير النهائي .
- زيارة الموقع والتخليص الجمركي عن بعد .
- إصدار وصل العبور للجمارك (TPD) بالنسبة للصادرات التي تمت عبر الطرق البرية.

- إنشاء الرواق الأخضر ،الذي يسمح بالمصادقة على التصريح التصدير دون معاينة من السلع.[1]
- تفعيل الدفتر (ATA) بمدة صلاحية سنة ،وهو إجراء مبسط للتصدير المؤقت للعينات وكذا للمشاركة في المعارض والصالونات في الخارج ،ويسلم حصريا من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI.
- التصريح المسبق المبكر وتقديم البيان قبل وصول البضائع .

3-التسهيلات البنكية:

يمكن لأي شركة منتجة لبضائع او خدمات مقرها في الجزائر ، وتعمل في مجال التصدير المنتجات المحلية لاستفادة من التسهيلات المصرفية سواء للمشاركة في المعارض في الخارج او من اجل التصدير وبتقديم وثائق إثبات .

- شهادة توطين التصدير .
- استعادة وإعادة عائدات للتصدير .
- أحكام مالية متعلقة بالتجارة الخارجية .
- أحكام مالية حول الاستثمار في الخارج من طرف متعاملين الاقتصاديين .

المطلب الثاني :الهياكل التنظيمية والإجراءات الخاصة لترقية الصادرات مع الدول الإفريقية.

أولا:-الهياكل التنظيمية الموضوعة لترقية الصادات:

أ-1)الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير SAFEX :

هي شركة عمومية ذات طابع اقتصادي تحت وصاية وزارة التجارة ، أنشئت بانضمام من المركز الوطنية لتجارة الخارجية والديوان الوطني للمعارض بمقتضى المرسوم 87-63 المؤرخ في 03مارس 1987، وكانت في تلك الفترة تحت اسم الديوان الوطني للمعارض والتصدير "**ONAFE**"،وفي 24 ديسمبر طرأت تعديلات على هذا الديوان ليصبح تحت اسم الشركة الجزائرية للمعارض "**SAFEX**"،والغرض الأساسي من إنشاء هذه الشركة يدخل ضمن

-ترقية الصادرات غير النفطية من اجل المساهمة في تنمية المبادلات التجارية .

[1] -وزارة الشؤون الخارجية، 18-04-2022 www.mae.gov.dz

-تعمل على تنظيم وتنشيط التظاهرات الاقتصادية في الوطن وفي الخارج من اجل أكثر حرية لصادراتنا خصصت الشركة "**SAFEX**"، هيئة تتمثل في مديرية الجودة ، بغرض منح رخص لكل المنتجات الموجهة للتصدير ،و بالموازاة توفر الشركة عدة نشاطات في مجال ترقية الصادرات و من أهمها .

- تنظيم نشاطات الأعوان الاقتصاديين سواء في البلاد او خارجها .
- تقديم استثمارات لوكلاء الأعوان الاقتصاديين عند طلبهم ، من اجل انجاز عمليات التصدير .
- تنظيم المعارض والتظاهرات التجارية وهدفها ترقية المنتجات المحلية نحو الخارج .[1]

أ-2) المركز الوطني لرصد الأسواق الخارجية والصفقات العمومية:

تم إنشاء هذا المركز بمقتضى المرسوم رقم 90-135المؤرخ في 15ماي 1990 ومن ابرز المهام التي يقوم عليها المركز ما يلي :

*رصد وتحليل الأوضاع الهيكلية والظرفية للأسواق العالمية بهدف تسهيل نفاذ المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية .

*توفير المعلومات التي من شأنها إن تساعد المتعاملين الاقتصاديين على تقييم عمليات الاستيراد وترشيدها .

أ-3) الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة"CACI":أنشئت هذه الغرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 03مارس 1996، وهي مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري في الشخصية المعنوية ، والاستقلالية المالية وموضوعة تحت وصاية وزارة التجارة وهي تقوم على وجه الأساس بمهمة التمثيل والاستثمار والإدارة والتوسيع الاقتصادي في مستوى الدوائر الإقليمية .

تتمثل مهام الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة في ما يلي :

- ❖ تنجز كل الأعمال المصلحة المشتركة في غرفة التجارة والصناعة وتحفزها بالقيام بالمبادرات .
- ❖ تنظم التشاور بين منخري طيها وتجمع أرائهم في النصوص التي تفرضها عليها الإدارة قصد دراستها وإبداء رأيها بشأنها .
- ❖ تقوم بكل عمل يرمي إلى ترقية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني و تنميتها وتوسيعها لاسيما في مجال الأسواق الخارجية.

[1]LA LETTRE DINFORMATION DE LA CHAMBRE ALGERIENNE DE COMMERCE ET DE LINDUSTRIE1997.

- ❖ تلخص الآراء والتوصيات والاقتراحات التي تعتمدها غرفة التجارة و الصناعة وتلاءم برامجها ووسائلها .
- ❖ تتولى تمثيل أعضائها لدى السلطات العمومية و تعيين ممثلين لدى هيئة التشاور والاستشارة الوطنية .
- ❖ تزويد السلطات العمومية بمبادرة منها أو بناءا على طلب هذه السلطات ، بالآراء والمقترحات والتوصيات في المسائل والانشغالات التي تخص بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الصعيد الوطني قطاعات التجارة و الصناعة والخدمات .[1]

ب- الهياكل المستحدثة لترقية الصادرات:

ب-1 الشركة الجزائرية لتامين وضمان خدمات الصادرات"CAGEX":

أنشئت الشركة الجزائرية لتامين وضمان خدمات الصادرات وفق الأمر رقد06-96 المؤرخ في 10جانفي 1996،وهي شركة تتشكل من مجموعة من المؤسسات المصرفية وشركات التامين،وهي على التوالي:

- البنك الوطني الجزائري.
- البنك الجزائري الخارجي .
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية .
- بنك التنمية المحلية.
- القرض الشعبي الجزائري.
- الشركة الجزائرية لتامين النقل.
- الصندوق الجزائري للتامين وإعادة التامين.
- الصندوق المركزي لإعادة التامين.
- الشركة الجزائرية لتامين النقل.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية،العدد16،سنة 1996،ص19 نقلا عنبن لحرش صراح،تشجيع الصادرات خارج المحروقات مذكرة الماجستير، جامعة ام البواقي 2012-2013 ص121

والهدف من إنشاء الشركة الجزائرية لتامين وضمان الصادرات:

1- ترقية الصادرات الوطنية خارج المحروقات.

2- تدعيم القدرات التصديرية غير المستغلة والعمل على دفع المصدرين إلى اقتحام الأسواق الدولية .

3- تساهم في تقريب المصدرين الجزائريين مع المتعاملين الأجانب مع تزويده بمعلومات واسعة حول الزبائن والأسواق الدولية بصفة دورية وذلك تفاديا لوقوع الخسائر.

للشركة الجزائرية لتامين و ضمان الصادرات مخاطر تقوم بتأمينها وهي كالأتي:

المخاطر التجارية:تتمثل في العجز الفعلي عن الدفع من طرف المشتري.

المخاطر السياسية:مثل المخاطر الناتجة عن الأزمات الدبلوماسية،والحروب...الخ

مخاطر عدم التحويل:الناتجة عن الصعوبات الاقتصادية او الأحداث السياسية التي تدفع بالمشتري إلى عدم الدفع او التأخير في القيام بالدفع.

مخاطر الكوارث الطبيعية: مثل الزلازل و الفيضانات.[1]

ب-1-1 نقطة التجارة للجزائر:

هي هيئة موضوعة تحت تصرف وزارة التجارة،لم تعرف نشاطا كبيرا لكن مع ديناميكية الجديدة المصاحبة للأعمال التي ن شانه تشجيع،تطوير وترقية الصادرات خارج المحروقات،تم فتح شباك في مقر الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية PROMEX والذي يجمع بعض الأطراف المتدخلة في التجارة الخارجية.

وذلك قصد إيجاد أسواق تجارية لمنتجات المتعاملين الاقتصادية.

وفي الجزائر أهم الأطراف التي تجمعها نقطة التجارة نجد:

*الجمارك الجزائرية

*البنك الوطني الجزائري***BNA**.

*الشركة الجزائرية للتامين وإعادة التامين***CAAR**.

[1]وثيقة للشركة الجزائرية للتامين وضمان الصادرات "CAGEX"،دليل التصدير بكل أمان،2002 بن لحرش صراح،تشجيع الصادرات خارج المحروقات مذكرة الماجستير، جامعة ام البواقي 2012-2013 ص 121

*الشركة الجزائري لتامين النقل***CAAT** .

*الخطوط الجوية الجزائرية***AIR ALGERIE**.

*الشركة الجزائرية للملاحة***CNAN**.

*المركز الوطني لمراقبة النوعية والرموز ***CACQE***.

*كل الأشخاص المعنويون المتخصصين في التصدير والاستيراد.[1]

ب-2 الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية "ALGEX":

تأسست الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12جوان2004 ،في إطار سياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي، كما يعد بمثابة دعم للصادرات خارج قطاع المحروقات.وقد وضعت هذه الوكالة تحت وصاية وزارة التجارة.

ومن المهام الموكلة لها كالأتي:

- المشاركة في تحديد إستراتجية ترقية التجارة الخارجية ووضعها حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من طرف الجهات المعنية.
- تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة .
- تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات استشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية .
- إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات وبرامجها .
- وضع منظومات الإعلام الإحصائية القطاعية و الشاملة حول الإمكانيات الوطنية للتصدير وحول الأسواق الخارجية .
- وضع منظومة يقظة لمواكبة الأسواق الدولية وتأثيرها في المبادلات التجارية الجزائرية .
- تصميم ،إعداد وإصدار منشورات مختصة ومذكرات ظرفية في مجال التجارة الدولية
- متابعة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين و تأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات الاقتصادية والمعارض والعروض والصالونات المختصة المنظمة بالخارج .

[1]CACI LE COMMERCE IN TERNATIONAL;MUTATION N11.1995;P33

- مساعدة المتعاملين الاقتصاديين على تطوير عمليات الاتصال والإعلام والترقية المتعلقة بالمنتجات والخدمات الموجهة للتصدير .
- تحديد المقاييس الخاصة بتقديم الجوائز ولأوسمة والنياشين التي تمنح لأحسن المصدرين.[1]

وتختص الوكالة بما يلي :

- ✓ إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالواردات والصادرات وبطاقة وطنية المتعاملين الناشطين في التجارة الخارجية في الجزائر .
- ✓ اقتراح أي عمل يهدف إلى متابعة الواردات .
- ✓ تمتلك الوكالة كل البيانات التي تعالج المعلومات الاقتصادية بكل الوسائل .

ب-3 الصندوق الخاص بترقية الصادرات "FSPE" :

وفقا للمرسوم رقم 206-96المؤرخ في 05جوان 1996 تم إنشاء الصندوق الخاص بدعم الصادرات وخصص هذا الصندوق بتقديم إعانات مالية من المتعاملين المساهمين في ترقية الصادرات غير النفطية ويمول هذا الصندوق بنسبة حصة 10٪ من الضريبة الخاصة الإضافية إضافة إلى الهبات والمساعدات التي تحصل عليها من طرف الهيئات والمؤسسات العامة و الخاصة حسب المادة 129 من قانون المالية 97 .

من مهام الصندوق ما يلي :

- المشاركة في المعارض والصالونات المتخصصة في الخارج وتكون وفق نسب مئوية:100٪ في حالة المشاركة >ذات طابع استثنائي ،50٪في حالة المشاركة الفردية في المعارض غير مدرجة،80٪في حالة المشاركة في الصالونات والمعارض المدرجة.
- نقل وعبور ومناولة البضائع الموجهة للتصدير:50 ٪ في حالة النقل الدولي للتمور،25٪
- في حالة النقل الدولي للمنتجات غير الزراعية،50٪ في حالة النقل الدولي للمنتجات الزراعية

[1] المرسوم التنفيذي رقم04-174 المؤرخ في 12جوان 2004 WWW.ALGEX.DZ

- إعانة الدولة في تدعيم الصادرات عن طريق المشاركة في الأسواق والمعارض المقامة في الخارج
- يقوم بالتغطية بالنسبة للمعارض الأجنبية بنسبة 50٪من تكاليف إيجار الأماكن الخاصة بالعرض وتكاليف النقل والعبور أما معارض البيع لا يقوم الصندوق من بتمويليها.[1]

ثانيا :الإجراءات المتبعة في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

من اجل ترقية الصادرات هناك مجموعة من الإجراءات التي من شانها أن تساهم بطريقة مباشرة او غير مباشرة في تحقيق ذلك نجد منها مايلي:

1-سياسة سعر الصرف:

قامت السلطات الاقتصادية العمومية بتخفيض سعر صرف العملة الوطنية في افريل 1994 مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير بافتراض وجود مرونة طلب سعرية .

2-التامين وضمان الصادرات: بعد أن كانت تتم عن طريق شركات التامين غير المتخصصة تم إنشاء نظام جديد لتامين وضمان الصادرات مع بداية1996 تديره شركة جزائرية لتامين وضمان الصادرات "**CAGEX**"،حيث يتم بموجب هذا النظام

تامين الشراكات المصدرة من الأخطار التجارية،إضافة للمشاركة في المعارض الدولية واكتشاف أسواق جديدة.

3-تمويل الصادرات: ويتم من خلال :

-تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير او إنشاء الشباك الوحيد على مستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية للمصدرين.

-تم إنشاء الصندوق الخاص بتنمية الصادرات " **FSPE**"،بمقتضى قانون المالية لسنة1996 يقوم بمساعدة المؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية.

4-الاجرءات الجمركية: إن للنظام الجمركي دور مهم وفعال من حيث المساهمة في التأثير على الصادرات وتنشيطها،وتعتمد الجزائر على نوعين من الأنظمة الجمركية هي :نظام التصدير النهائي

[1] وزارة التجارة www.douane.gov.dz

–نظام التصدير المؤقت، كما للنظام الجمركي وظائف وظيفة التخزين ،وظيفة التمويل و وظيفة الاستغلال.

5–الإطار الضريبي والايجابي: يتم منح تخفيضات الضريبية على دخول السلع التصديرية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج وبالتالي تمتع سلع هذه المؤسسات بالميزة التنافسية في الأسواق الدولية .

6– الإطار العقاري:لتحسين استغلال العقار الصناعي قامت الدولة بتهيئة المناطق الصناعية وتزويدها بالوسائل اللازمة لتجسيد المشاريع وإنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري.

7– الإطار القانوني: صدر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة 2001/12/12 ويعتبر منعرج حاسم في تاريخ هذا القطاع الذي حدد فيه آليات وأدوات ترقيتها ودعمها.[1]

8–الإطار المعلوماتي:حسب المرسوم التنفيذي 05/09 المؤرخ في 2009/01/04المؤسس لبنك معلومات المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة لزيادة المصداقية وانسجام المعطيات وضمان التنسيق و النجاعة .

المطلب الثالث : المشاكل والقيود أمام تطوير التجارة الخارجية.

إن سلوك وتصرفات الأعوان الاقتصاديين أدى بالاقتصاد الجزائري الى تسجيل نتائج ضعيفة جدا في مجال التصدير ، وهذا ما يجعلنا نتناول مشاكل التصدير انطلاقا من عدة زوايا:

–المشاكل على مستوى الاقتصاد الوطني:

1–على المستوى الجزئي:

- غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعلنة ومعروفة من طر كل الدوائر والمستويات والمصالح والأفراد.
- تطبيق عشوائي وغير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة ،بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف
- عدم توافر نظام للمعلومات يتضمن كافة المعلومات والإحصائيات التي تربط بالعملية الإنتاجية وموقع السلع في السوق.
- غياب تحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على كل فرص الإبداع والابتكار كأسلوب عملي يمكن المؤسسة الجزائرية من تحضير المنتوج الذي يتلاءم ومتطلبات الوضع الحالي.

[1] – مصطفى بن ساحة،اعمر عزاوي،"اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر".المركز الجامعي بغرداية،كلية لتجارة الدولية،2010–2011ص 118.بتصرف.

مواطن ضعف المؤسسة الجزائرية "العمومية،الخاصة" في مجال التصدير وسندرجها في مايلي:

- ✓ انعدام الهياكل التي تتكفل بوظيفة التصدير داخل المؤسسة.
- ✓ غياب ضرورة تطوير مصالح بيع فعالة او بالأحرى الاهتمام بوضع مصلحة للتسويق تعمل على دراسة السوق وسلوك المستهلك.
- ✓ انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي والخدمات ما بعد البيع:حيث كان هناك غياب شبه كلي لقنوات التوزيع خاصة تركز على الجانب التصدير.

ومنه نستنتج أن الجهاز الإنتاجي الاقتصادي الجزائري بمختلف مكوناته يفتقد للكفاءة التنافسية او التنافسية الدولية التي تؤهله لان يتنافس ويكتسب مكانة دائمة في الأسواق المحلية والأجنبية.[1]

2- المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي:

- ❖ غياب إستراتجية محددة المعالم للتصدير او على الأقل تغطية الحاجيات المحلية والذي يفترض انها جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات وتحقيق التنافسية.
- ❖ غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناتجة عن التصدير.
- ❖ انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون تموقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول.
- ❖ سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم،التغليف إضافة إلى غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي وهذا يرجع إلى ضعف ميزانية البحث والتطوير.
- ❖ عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير الدولية من حيث الجودة والنظافة.

[1] وصاف سعيدي،مرجع سبق ذكره ص ص6-17 بتصرف.

3-المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي:

*التشابك والتداخل في المهام الموكلة للهيئات والهياكل المدعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات بين الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية "**PROMEX**" والغرفة الوطنية للتجارة والشركة الوطنية للمعارض والتصدير "**SAFEX**".

*غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يخدم الصادرات خارج المحروقات .

*وجود تنظيم وتنسيق غير كاف بين المصدرين الجزائريين سواء على المستوى الوطني او الخارجي .[1]

*سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات خارج المحروقات.

*ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك ،وهي بمثابة الأداة الأساسية والضرورية لتطوير نشاطات التصدير.

*عدم الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي وما يمكن أن تقدمه من معلومات للمؤسسات بحيث أصبح الحصول على المعلومات عن الأسواق الخارجية مناهم المشكلات التي يواجهها المصدر الجزائري.

*عدم قياس القدرة التصديرية للمؤسسات:فالمؤسسة التي تريد التصدير تتعرض لإشكالية كبيرة ذات طابع استراتيجي.

[1] وصاف سعيدي،مرجع سبق ذكره ص ص 6-17

خلاصة:

من خلال هذا المبحث تمكنا من معرفة أن لترقية وتنويع الصادرات نحتاج إلى حزمة من مختلف الإجراءات والسياسات المتبعة لترقية التجارة الحرة مع إفريقيا،إلى جانب الهياكل التنظيمية والإجراءات الخاصة لترقية الصادرات مع الدول الإفريقية ،كما أن الركود الذي عرفته الصادرات خارج المحروقات والذي دام لمدة طويلة أدى ظهور المشاكل والقيود التي تواجه تطوير التجارة الخارجية.

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

تمهيد:

لقد تم تناول هذا الموضوع في العديد من الدراسات كونه موضوع حساس يساهم في ترقية الصادرات وتحسين الوضعية الاقتصادية ،إضافة إلى التجارة الحرة التي تفسح مجال المبادلات وتنميتها ،قمنا باختيار هذه الدراسات، بناء على انها اهتمت بمتغير من متغيرات موضوعنا وسندرجها في مايلي :

الدراسات العربية:

أ-الدراسة الأولى:

حمشة عبد الحميد،بعنوان:"**دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة.**"جامعة محمد خيضر بسكرة 2012-2013.

هذه الدراسة هي رسالة ماجستير ،لقد حاول الباحث معرفة واقع وأفاق قطاع الصادرات في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الدولية الحالية. وقد استعمل الإحصائيات من اجل إبراز دور اثر تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات ،إذ توصل إلى أن آليات تحرير التجارة المتمثلة في سعر الصرف وتدفق الاستثمار الأجنبي يساهمان بشكل ايجابي بترقية الصادرات المحروقات في الجزائر.

ب-الدراسة الثانية:

بن لحرش صراح بعنوان:"**تشجيع الصادرات خارج المحروقات** "،جامعة العربي بن مهيدي،أم البواقي، 2012-2013.

هذه الدراسة هي رسالة ماجستير،لقد تناول الدور المهم الذي تلعبه الصادرات في حماية الاقتصاد من أي أزمات مستقبلية تنتج عن انهيار أسعار البترول ،وقد اعتمد على التحليل وذلك من اجل تحليل الجداول والبيانات .كما توصل إلى أن الجزائر لديها اعتماد مفرط على إيرادات المحروقات،إضافة إلى غياب سياسة واضحة المعالم تضمن ترقية الصادرات خارج المحروقات.

ج-الدراسة الثالثة:

مصطفى بن ساحة،بعنوان:"**اثر تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر**"،المركز الجامعي بغرداية 2010-2011.

هذه الدراسة هي رسالة ماجستير،حيث قام الباحث بإبراز دور قطاع التجارة الخارجية والصادرات أساسا في رفع أداء النمو الاقتصادي. وقد اعتمد على الإحصاء عند التطرق لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحيق النمو الاقتصادي في الجزائر

.بحيث توصل إلى أن الصادرات ترتبط ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي فهي تعتبر كمحرك أساسي له.

د-الدراسة الرابعة:

بلقلة إبراهيم،بعنوان:"**آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي**."جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف،2008-2009.

هذه الدراسة هي رسالة ماجستير،حيث حاول الباحث إيجاد السبل والآليات القادرة على تنمية وتنويع الصادرات ،حيث اعتمد الباحث على القياس من اجل معرفة العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي.كما توصل إلى أن سياسة التوجه إلى الخارج من خلال الصادرات تحظى في الوقت الحاضر بموقع بارز بين اهتمامات السياسات الاقتصادية لكافة الدول المقدمة منها والنامية.

هـ-الدراسة الخامسة:

سليمان دحو، بعنوان: "**التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات**."جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015-2016.

هذه الدراسة هي أطروحة دكتوراه ،حيث حاول الباحث إبراز دور قطاعات اقتصادية أخرى تساهم في تنويع الصادات الجزائرية والخروج من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات.بحيث اعتمد الإحصاء عند تحليل الأسواق الزراعية العالمية ،ومعرفة مدى مساهمة المنتوج الزراعي في الصادرات. كما توصل إلى أن سياسات تنمية الصادرات من أهم القضايا التي اهتمت بها دول العالم سواء المتقدمة او النامية بهدف توفير النقد الأجنبية.

الدراسات الأجنبية:

حفيضة زيدور محمد إبراهيم،بعنوان: **Marketing de la date en algérie-cas des quelques wilayas.**". جامعة تلمسان 2010-2011.

هذه الدراسة هي رسالة ماجستير،بحيث ركزت الطالبة في دراستها على البحث في واقع قطاع تسويق التمور في الجزائر،والمعوقات التي مازالت تحول دون تطوير هذا القطاع حتى يساهم في تنويع الاقتصاد الوطني والخروج من الاعتماد على النفط كمورد وحيد.إذ اعتمدت على وصف قطاع تسويق التمور في الجزائر،ومن أهم نتائجها الاهتمام بالمزيج التسويقي عن طريق الجودة ،التعبئة والتغليف، سياسة التسعير والترويج.

أوجه اختلاف وتشابه الدراسة مع الدراسات السابقة:

تهدف كل من الدراسة الحالية والدراسات السابقة إلى معالجة المشاكل التي يعاني منها القطاع الاقتصادي من الناحية التصديرية وذلك من خلال تطوير،تشجيع وترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات .

كما أن دراستنا تختلف عن الدراسات السابقة بحيث انها تهدف إلى معرفة آليات وسبل تشجيع الصادرات الجزائرية نحو إفريقيا وذلك في إطار التجارة الحرة.

خلاصة:

نلاحظ أن معظم الدراسات ركزت على دراسة واقع الاقتصاد الجزائري من اجل الرفع من مستواه وإنعاشه وذلك عن ترقية ،تنمية ،دعم وتشجيع الصادرات الإنتاجية خارج المحروقات باعتماد على مزايا توفر لها حرية التجارة وذلك للانفتاح على الخارج وتحقيق النمو الاقتصادي ،وعدم الاعتماد فقط المحروقات،والاهتمام بالصادرات خارج المحروقات وذلك لتفادي الوقوع في الأزمات الاقتصادية .

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية تحليلية
لسبل تشجيع الصادرات الجزائرية
للدول الإفريقية
في إطار التجارة الحرة.

المبحث الأول: واقع قطاع التصدير للصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

تمهيد:

تعمل الجزائر على ترقية الصادرات خارج المحروقات في إطار التجارة الحرة ، وذلك من اجل إعطاء دفعة للاستثمارات الخاصة لترقية الصادرات خارج لمحروقات،وذلك بتدعيم تواجد المؤسسات الوطنية بالأسواق. رغم كل الجهود المبذولة إلا انها مازالت تعاني ضعف في سياسة حجم الصادرات خارج المحروقات وهذا ما سنبينه من خلال الإحصائيات الخاصة بتطور الصادرات خارج المحروقات من خلال هذا المبحث .

المطلب الأول:تطور الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة2020

جدول 07:الحصيلة المسجلة لعمليات التصدير النهائي للبضائع عبر المعبر الحدودي ب.ب.م.خلال الفترة الممتدة من 01-01-2020الى غاية 31-12- 2020

الرقم	عدد المتعاملين الاقتصاديين	طبيعة البضاعة	الكمية(طن)	قيمة البضاعة بالعملة الصعبة	قيمة البضاعة بالدينار الجزائري
01	01	الاسمنت الرمادي	1315	44.173.00	55.501.112.75
			3120	104.200.00	12.724.610.50
02	01	الخزف والبلاط	386	72815.04	9.394.814.90
03			429	75.110.40	9.690.969.14
04	02	الاسمنت الرمادي	925	/	6711912.48
		تمر جاف	80		1094793.12
05	02	الاسمنت الرمادي	5428	/	7899244
المجموع	06	/	11693	296300.44	530174456.89

المصدر:من اعدد الطالبتين باعتماد على معلومات مقدمة من طرف مديرية التجارة.

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول :

بعد استقراء نتائج الجدول نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في الآونة الأخيرة ،عرفت نشاط اقتصادي على مستوى المؤسسات الإنتاجية حيث نلاحظ أن صادرات الاسمنت الرمادي تأتي في المرتبة الأولى من حيث مساهمته في إجمالي الصادرات خارج المحروقات، بقيمة 697.316.215دينار جزائري .

كما نسجل ارتفاع ملحوظ بالنسبة للتمر الجاف الذي يعتبر أول مادة فلاحية كانت سببا في فتح باب المبادلات التجارية، بقيمة 1094793.12 دينار جزائري .

أما بالنسبة للخزف والبلاط فقد احتل المرتبة الثالثة نظرا للارتفاع الطفيف الذي سجله على إجمالي الصادرات بقيمة 19.085.784 دينار جزائري.

ومن خلال ما سبق نستخلص أن الاقتصاد الوطني يعاني من ضعف كبير في التنوع الاقتصادي،وهو ما يفسره ارتكاز الصادرات خارج المحروقات على ثلاث فئات من المنتجات والتي تستحوذ على إجمالي الصادرات خارج المحروقات ،وهي الاسمنت الرمادي ،التمر الجاف،الخزف والبلاط.

المطلب الثاني:تطور الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2021

جدول 08: حصيلة المبادلات التجارية تصدير (تجارة حرة) لبعض المنتجات ابتداء من01-01-2021 إلى غاية 09-09-2021

المنتوج	الكمية	القيمة بالدينار	القيمة بالاورو
الاسمنت	39511.93 طن	405.650.746	33،1214.939
التمر الجاف	25طن	،181.940.669	82،11.798
التمر الطازج	170 طن	،182.927.549	82،17.798
بلاط الأرض والجدران	1478130.62 م	84،1.883.931	00،11.472
طماطم مصبرة	2.325 طن	74،462.352	/
عصير الفواكه	339 ل	32،126.678	56،778
الحلوى	23.91 طن	88،3.018.224	82،17.798

البسكويت	**99185**	**63،174.911**	**00،1.075**
المجموع		**77،4.16185.063**	**85،1.275.661**

المصدر: من إعداد الطالبتان باعتماد على معلومات مقدمة من طرف مديرية التجارة لولاية ادرار.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول:

أن قطاع الصادرات خارج المحروقات شهد تحسن على مستوى إجمالي صادرات الوطن، بحيث نلاحظ أن الاسمنت يأتي في المرتبة الأولى من حيث مساهمته من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، بقيمة 405.650.746 دينار جزائري ، ثم يليه الحلوى و التمر الطازج على التوالي ،بقيمة 2.927.549،18 و3.018.224،88 دينار جزائري.كما تم تسجيل ارتفاع ملحوظ بالنسبة لتمر الجاف وبلاط الأرض والجدران وكذا البسكويت على التوالي ،بقيمة

دينار جزائري. 63،174.911و 84،1.883.931 ، 181.940.669،

بالإضافة إلى عصير الفواكه وطماطم المصبرة على التوالي ، بقيمة 126.678،32 و

.دينار جزائري 74،462.352

ومنه نستخلص أن تنافسية صادرات الجزائرية خارج المحروقات لم ترقى إلى المستوى المطلوب وذلك لعدم وجود تنوع في الصادرات خارج المحروقات .

المطلب الثالث: أهم شركاء عمليات المقايضة في الفترة2021.

جدول 09:وتتمثل أهم شركاء عميلة المقايضة في الجدول الموالي:

الدول	**الكميات**	**النسبة المئوية ٪**
مالي	2409790.85	99.60
النيجر	9500	0.39
موريتانيا	120	0.004
المجموع	2419410.85	٪100

المصدر:من إعداد الطالبات باعتماد على المعطيات المقدمة من طرف مدير الغرفة التجارية.

نلاحظ من خلال الجدول: أن 99.60٪ من صادرات الجزائر توجه نحو دولة مالي والذي تعتبر أول زبون للجزائر ،ثم تليها النيجر بنسبة 0.39٪ من إجمالي عمليات التبادل بين الدولتين وهي تعتبر نسبة ضئيلة مقارنة بمالي ، أما بالنسبة لموريتانيا تمثل نسبة إجمالي الصادرات الموجهة نحوها ما يعادل 0.004٪ وهو معدل ضعيف جدا ولا يرقى إلى المستوى المطلوب.

خلاصة :

من خلال دراستنا لهذا المبحث وبعد الاطلاع على الإحصائيات تمكنا من معرفة أن هناك خلل على مستوى الاقتصاد الوطني بالرغم من تسجيل تغير طفيف على مستوى حجم صادرات خارج المحروقات، وهذا راجع للاعتماد على بعض المنتجات وعدم قدرتها على التنوع ، وللنهوض بقطاع التصدير لابد من التفكير علميا بزيادة الصادرات من المنتجات المصنعة والتي تتضمن قيمة مضاعفة كبيرة نسبيا، كالزراعة ، صناعة الأدوية، صناعات الالكترونية وغيرها، من اجل خلق تنافسية في الأسواق، وكذا جذب شركاء من الدول الإفريقية المجاورة.

المبحث الثاني: آفاق ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجرائر.

تمهيد:

لتحقيق تنمية حقيقية لابد نأخذ بعين الاعتبار التشخيص العلمي الحقيقي للوضعية الاقتصادية ،فمن خلال ما سبق اتضحتا لنا بشكل جلي إن الجزائر لم تتقدم في مجال التنويع صادراتها خارج المحروقات بسبب تركيز استثمارها في القطاعات التي لا تمثل قوة تنافسية كما أن التنمية لم تركز على القطاعات التي تعرف عجزا مزمن خاصة قطاع الصناعة التحويلية والزراعة اللذان يكلفان الدولة فاتورة كبيرة سنويا ونعتقد من اجل ترقية الصادرات خارج المحروقات يجب توجه و هذين القطاعين من اجل خلق تنافسية في الأسواق ،إضافة إلى بناء مستقبل علاقات بين الدول الجوار.

المطلب الأول:الحلول المناسبة للرفع من الصادرات خارج المحروقات.

أهم الحلول التي نراها مناسبة لمواجهة المعوقات التي تحول دن تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر:

1-العمل على إرساء ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين ودعمهم ومرافقتهم الفعلية،العملياتية والميدانية وذلك من اجل تحقيق الهدف المسطر.

2-معالجة العراقيل التي تواجه المصدرين من قبل مصالح المديريات الجهوية او الولاية في حينها.

3-دراسة الأسواق الإفريقية وطرق توجيه المنتجات الجزائرية لدخولها .

4-متابعة عمليات التصدير وإحصائها.

5-تحديد الانشغالات والصعوبات التي تواجه المتعاملين الاقتصاديين خلال عملية التصدير خصوصا تلك المتعلقة بالإجراءات الجمركية والعراقيل اللوجستية التي يواجهها المصدرون.

6-وضع تحت تصرف المتعاملين الاقتصاديين قاعدة بيانات المنتجات والخدمات بهدف التعريف والتشهير بها.[1]

[1] -مقابلة مع بكري عمر ،12-04-2022،على الساعة 10:29

المطلب الثاني:مستقبل العلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية.

تلعب التجارة الحرة دورا مهما في تحقيق التنمية المحلية،وذلك من خلال ضبط العمل في مجال تبادل السلع عبر تنظيم المحطات الجمركية وتفعيل ضوابط المواصفات والجودة .كما تمثل مؤشرا مهما لاستقرار العلاقات المستقبلية الاقتصادية بين الدول وتكمن فيما يلي:

- تعمل على إيجاد أساليب فعالة لترقية الصادرات السلع الهامشية والسلع شبه صناعية للدول المجاورة.
- تعمل تجارة الحدود على تقوية العلاقات التجارية والسياسية والثقافية بين الدول المجاورة ، حيث أن تجارة الحدود وسيلة فعالة لنقل الثقافات وتطوير علاقات حسن الجوار بين الدول.
- دعم أواصر الصداقة بين الأقاليم بتقوية العلاقات السياسية والتقليل من مهددات الأمن والنزاعات الحدودية
- تحسين المستوى المعيشي والوضع الاجتماعي للقبائل الحدودية وتوفير فرص عمل للمواطن.
- توفير السلع عبر القنوات الرسمية، لان قيام تجارة المقايضة بين الأقاليم في الوقت الراهن بصفة قانونية يمنع حدوث فرص للتهريب ، ومن تم تفادي الندرة والأزمات المعيشية لسكان المناطق المجاورة.[1]

المطلب الثالث:بناء إستراتجية متكاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات.

تنقسم إستراتجية التنمية إلى قطاعين وهما كما يلي:

1-بناء قطاع الصناعة التحويلية :

1-1-بناء الاستثمار الصناعي:

- التعاون مع هيئات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتشغيل لتحفيز الشباب المبادر للاستثمار في مجال الصناعة.
- القيام بالترويج للاستثمار الصناعي في السياسة الحكومية للاستثمار .
- التعاون مع الصناعيين لعرض مشاريع صناعية تساهم في التكامل الصناعي.

[1] –مقابلة مع بكري عمر، 12-05-2022 ، على الساعة 08:45.

- وضع خارطة استثمارية للمواد الأولية المتوفرة محليا.

1-2 – بناء إستراتجية لصادرات الصناعة التحويلية .

- توفير المعلومات الصحيحة والدقيقة عن المنتجات الجزائري، وعن أسواق التصدير، ودعم قواعد المعلومات.
- التنسيق مع الشركة الوطنية للمعارض والشركات المنظمة للمعارض الخارجية ، لتسهيل مشاركة الصناعيين في المعارض الخارجية.
- إقامة الندوات المتعلقة بأساليب ومتطلبات التصدير.
- وضع برنامج لتطوير الشراكات بين المؤسسات الجزائرية المنتجة ، وشركات دولية مسوقة وشركات استثمار مباشرة بين شركات جزائرية وشركات أجنبية.[1]

2-بناء قطاع الزراعي:

- زيادة التركيز على حماية الموارد الطبيعية من اجل تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين وتهيئة الأراضي القابلة للزراعة عن طريق الأساليب الزراعية الأفضل.
- تشجيع الاستراتجيات الابتكار في تربية النبتات.
- وضع السياسات والبرامج الزراعية وفق دراسة علمية واضحة .
- التكفل بعمليات شراء محاصيلهم بأسعار جيدة.

[1] بن لحرش صراح، مرجع سبق ذكره ،ص 170.

خلاصة :

من اجل ترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات لابد لها من الأخذ بعين الاعتبار بناء قطاعات إنتاجية تقدم قيمة مضاعفة وقاعدة اقتصادية صلبة ومتجددة من اجل بناء إستراتجية متكاملة لتطوير وتنويع الصادرات،وكذا تعزيز التنمية المحلية بتثمين الثروات المتاحة محليا وهذا من شانه تطوير التجارة الحرة الحدودية وتكوين مستقبل علاقات اقتصادية بين الدول الإفريقية.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

بعد أن سلطنا الضوء على مجمل حيثيات من خلال البدء بدراسة الجانب النظري ،بحيث حاولنا إعطاء تصورا حول الوضعية الاقتصادية للدولة والسياسة المنتهجة لترقية الصادرات خارج المحروقات ، وذلك من معرفة أسباب ودوافع تحرير التجارة الخارجية ،مع إبراز أهم أنظمة التبادل مع الدول الإفريقية ، والتطرق بعدها إلى مجمل الإجراءات والهياكل التنظيمية الخاصة مع الدول الإفريقية إعطاء المنتوج الجزائري ميزة تنافسية في الأسواق الإفريقية،بالرغم من الجهود التي قامت بها الدولة من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات إلا انها لازالت تعاني من مشاكل وقيود تشكل عائق أمام تطوير التجارة الخارجية كما قدمنا في هذا المجال كل الإحصائيات الدالة على مدى تطور الصادرات خارج لمحروقات خلال فترة الدراسة .

نتائج اختبار الفرضيات:

- بعد دراسة هذا الموضوع والوقوف عند مختلف جوانبه ،توصلنا النتائج التالية:
- نتائج الدراسة الوصفية التحليلية ،تثبت صحة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

- التركيز على تطوير مستوى العلاقات مع إفريقيا من مستوى التبادل التجاري إلى مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما يجب الوصول إليه في المستقبل المنظور من اجل ضمان العلاقات أوثق مع الشركاء الأفارقة.
- إيجاد أساليب فعالة لترقية الصادرات ،حيث أن التبادل التجاري بين الدول الإفريقية يحدث أثرا ايجابيا في زيادة حماس المواطنين لزيادة الإنتاج والتصدير.
- كل هذا ينبأ بصحة الفرضية الأولى:

تؤدي التجارة الحرة دورا محوريا في التبادل التجاري بين الجزائر والدول الإفريقية.

الفرضية الثانية:

- تخفيض القيود الجمركية الجبائية والإدارية تساهم بشكل ايجابي في ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- تسطير برنامج تكويني لفائدة المصدرين والمنتجين والفلاحين من اجل كسب ثقافة التصدير وكذا الاحترافية في هذا المجال.

وهو ما يبين صحة الفرضية الثانية والقائلة:

تقوم الجهات المشرفة بكل التدابير المطلوبة مناجل ترقية المبادلات مع الدول الإفريقية .

الفرضية الثالثة:

- لا تقتصر ترقية وتشجيع لصادرات خارج المحروقات على منح امتيازات وتسهيل إجراءات التصدير ،بل تتعدها لتشمل حزمة متكاملة من السياسات والإجراءات.
- لازال النظام يحتاج إلى العديد من الإجراءات والجهود حتى تحقق الأهداف المرجوة رفقة العناصر الأخرى المشكلة لترقية الصادرات مع الدول الإفريقية.
- وهو ما يعني أن الفرضية الثالثة صحيحة والقائلة:

تتطلب عملية تشجيع التجارة مع الدول الإفريقية مزيدا من الإصلاحات في مجال السياسات والإجراءات.

التوصيات:

1- ضرورة إقامة علاقات أوسع في إفريقيا تشمل التجارة والاستثمار أيضا فالجزائر حاليا تربطها علاقات تجارية (24من 54) دولة في الاتحاد الإفريقي .
2- تعزيز القدرات اللوجستية لضمان النقل البري والجوي للمنتجات نحو إفريقيا من طرف عدة مؤسسات لخلق تنافسية في هذا المجال بالموازاة مع المجمع العمومي للنقل البري والبضائع و اللوجيستيك قصد اقتحام عالم التصدير نحو إفريقيا.
3- دعم وتسهيل إنشاء مؤسسات ومخابر المقدمة لشهادات المطابقة وشهادات الجودة للمنتجات والخدمات التي تكسب المنتوج الجزائري مواصفات تنافسية في الأسواق العالمية.
4- تشجيع الحرفيين على الانخراط في جمعيات وتكتلات مهنية لدعم الصادرات.

5- إعطاء تحفيزات خاصة للاستثمار في النشاطات الاقتصادية خارج المحروقات لاسيما الجبائية والجمركية تكريسا لتجارة المقايضة والتصدير نحو الدول الإفريقية .

6- إضافة السلع ذات ميزة تنافسية في الإنتاج المحلي إلى قائمة السلع المرخص لها بالتصدير في إطار تجارة المقايضة الحدودية.

الآفاق:

من اجل تعميق الدراسة نقترح بعض المواضيع :

1- عوائق التصدير خارج المحروقات وسبل معالجتها.

2- تدعيم كل ما هو مرتبط بالزراعة والصناعات الثقيلة.

3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإمكانية تنمية التصدير خارج المحروقات.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1- احمد ماهر"دليل المدير في الخصخصة"،الدار الجامعية للنشر والتوزيع،1997.
2- بلال بوجمعة،ملوك عثمان "تجارة المقايضة لولاية ادرار ودول الساحل بين متطلبات التفعيل وتوفير المستلزمات المحلية خلال الفترة 1995-2016"(د،ط)،المجلد16 .
3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية،العدد16،سنة 1996،ص19 نقلا عنبن لحرش صراح،تشجيع الصادرات خارج المحروقات مذكرة الماجستير، جامعة ام البواقي 2012-2013.
4- خالدي الهادي،المرأة الكاشفة للصندوق ،دار الهومة ،الجزائر،1986.
5- محمد عمر،يوسفي ملوكي"تجارة المقايضة فرصة الاستثمار الجزائر في الأسواق الإفريقية وتنمية المناطق الحدودية" مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول الشراكة والاستثمار في إفريقيا والفرص المتاحة للاقتصاد الجزائري يومي 6و7 مارس 2019، ولاية تمنراست.
6- المركز الوطني للسجل التجاري.
7- مصطفى بن ساحة،اعمر عزاوي،"اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر".المركز الجامعي بغرداية،كلية لتجارة الدولية،2010-2011.
8- وثيقة للشركة الجزائرية للتامين وضمان الصادرات "CAGEX"،دليل التصدير بكل امان،2002 بن لحرش صراح،تشجيع الصادرات خارج المحروقات مذكرة الماجستير، جامعة ام البواقي 2012-2013.

مراجع باللغة الأجنبية:

1- CACI LE COMMERCE IN TERNATIONAL;MUTATION N11.1995;
2- LA LETTRE DINFORMATION DE LA CHAMBRE ALGERIENNE DE COMMERCE ET DE LINDUSTRIE1997.

المواقع لإلكترونية :

1- www.mfdgi.gov.dz
2- www.caci.dz
3- www.douane.gov.dz
4- www.mae.gov.dz
5- www.algex.dz

ملاحــق

الملحق رقم 01 :

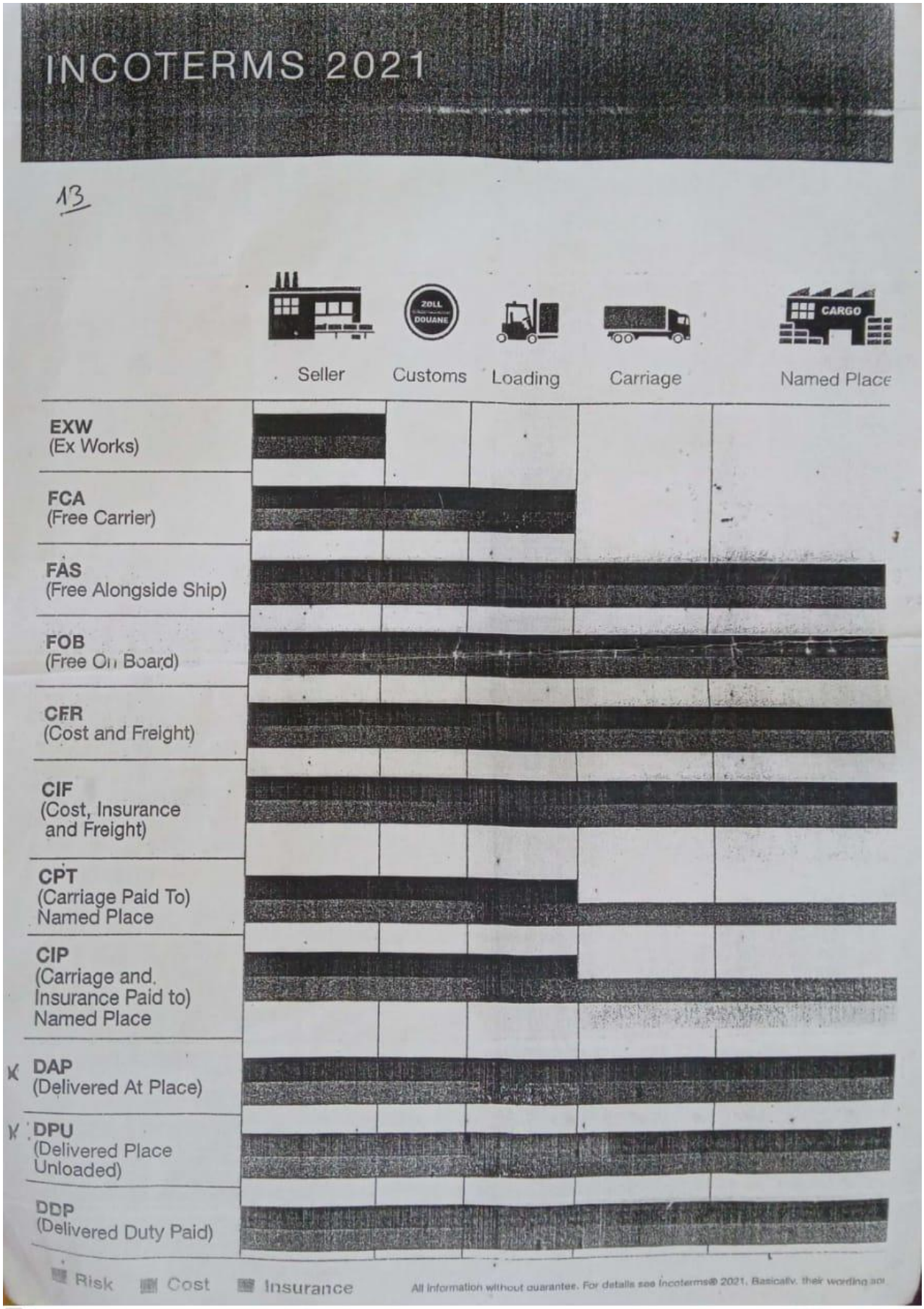

الملحق رقم 02 :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التجارة

المركز الوطني للسجل التجاري

C.N.R.C

CNRC

مستخرج السجل التجاري

معدل

شخص معنوي

رقم التسجيل : 12 ب 1005460 - 16/00

تاريخ التسجيل في السجل التجاري : 2018/01/24

العقوبات التي يتعرض لها الخاضع للقيد في حالة مخالفة أحكام القانون رقم 04-08 المؤرخ في 14 غشت سنة 2004 والمتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، المعدل والمتمم.

طبقا لأحكام المواد 31، 31 مكرر، 32، 33، 34، 35، 35 مكرر، 36، 37، 38، 39، 40، 41 و 41 مكرر من القانون المذكور أعلاه، يعاقب بغرامة من 5.000 إلى 5.000.000 دج و / أو الحبس من ستة (6) أشهر إلى سنة (1) كل من :

- مارس نشاطا تجاريا قارا أو غير قار دون التسجيل في السجل التجاري ؛
- مارس نشاط تجاري بمستخرج سجل تجاري منتهي الصلاحية ؛
- يدلي بتصريحات غير صحيحة أو يدلي بمعلومات غير كاملة بهدف التسجيل في السجل التجاري ؛
- مارس نشاطا تجاريا قارا دون حيازة محل تجاري ؛
- مارس نشاطا أو مهنة مقننة خاضعة للتسجيل في السجل التجاري دون الرخصة أو الإعتماد المطلوبين ؛
- مارس تجارة خارجة عن موضوع السجل التجاري ؛
- لم يشهر البيانات القانونية المنصوص عليها في المواد 11، 12 و15 من القانون المذكور أعلاه ؛
- يقلد أو يزور مستخرج السجل التجاري أو الوثائق المرتبطة به ؛
- لم يعدل بيانات مستخرج السجل التجاري ؛
- يمنح وكالة لممارسة نشاط تجاري باسم صاحب السجل التجاري باستثناء الزوج، الأصول والفروع من الدرجة الأولى ؛
- لم يحترم الإلتزام بالمداومة المنصوص عليها في الفقرة 2 من المادة 22 من القانون المذكور أعلاه.

ملاحظة :

"لا يعفي التسجيل في السجل التجاري التاجر من الإلتزامات التي تقع على عاتقه خلال ممارسة أنشطته، لا سيما عندما تكون هذه النشاطات موضوع تنظيم خاص".

إمضاء الخاضع للتسجيل أو ممثله الشرعي

إمضاء العامل

مأمور الفرع المحلي للمركز الوطني للسجل التجاري ولاية الجزائر - غرب

التاريخ : 24 جانفي 2018

الرقم التسلسلي : 700087487

ص. حمادي

سبل تشجيع الصادرات الجزائرية نحو إفريقيا في إطار التجارة الحرة

Ways to encourage Algerian exports to Africa within the framework of free trade

Par : Abid Fatma Zohra ; Belali Imane director : Sadiki Ahmed

الملخص :

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تبين أهمية ترقية الصادرات خارج المحروقات في إطار التجارة الحرة،ومعرفة حجم الصادرات الجزائرية نحو إفريقيا، معتمدين على جمع وتحليل جداول إحصائيات الصادرات الجزائرية .كما اعتدنا على المنهج التحليلي الوصفي.

قد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تؤكد افتقاد الصادرات الجزائرية خارج المحروقات مستوى التنافس المطلوب وللنهوض بها تحتاج الدولة حزمة متكاملة من السياسات في مختلف المجالات .

الكلمات المفتاحية : الصادرات ،تجارة حرة،مقايضة، التبادل الإفريقي،خارج المحروقات.

Abstract:

This study aims to show the importance of promoting exports outside hydrocarbons within the framework of free trade, and knowing the volume of Algerian exports to Africa, relying on the collection and analysis of tables of Algerian exports statistics. We are also accustomed to the descriptive analytical method. The study concluded with a set of results that confirm the lack of Algerian exports outside hydrocarbons, the required level of competition, and to advance it, the state needs an integrated package of policies in various fields.

Keywords: exports, free trade, bartering, the African titillation, non-hydrocarbons, import licenses, consumer finance.